



النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط

المؤلف : د. سعيد بنحمادة

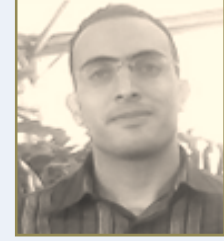
الناشر: منشورات الزمن ، ع ١٢

تاريخ النشر: ٢٠١١

عرض

عبد الفانجي البير

مستشار في التوجيه المدرسي والجامعي
المملكة المغربية



الفصل الأول: موقف المجتمع والدولة من التعليم

في هذا الفصل أبرز المؤلف الأهمية والتقدير الكبيرين الذين كان يحظى بهما التعليم من طرف المجتمع والدولة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط باعتباره حاجة اجتماعية وضرورة من ضرورات التحول الحضاري ، حيث احتل المدرسون والطلبة مكانة اجتماعية متميزة ، وعظم شأنهم سواء لدى رجال السلطة أو الأسر التي اتخذت موقفاً إيجابياً من قضايا التعليم من خلال حرصها على تعليم الأبناء وتأديبهم ، وهو نفس الموقف الذي اتخذته الفئات الشعبية باقتناعها بأهمية التعليم والإقبال عليه وتقدير المعلمين. كما تطرق الكاتب في هذا الفصل إلى مختلف الوظائف التي كانت للتعليم خلال هذه الحقبة ، المعرفية والدينية والاجتماعية... هذه الوظائف انعكست أهميتها في امتحان كثير من الأسر الكبرى للتدريس ، وتخصيص كثير من المؤلفات للمسألة التعليمية. أما موقف الدولة من المسألة التعليمية فتجسد في حرص الأمراء والسلطين في تقريب العلماء ، والاهتمام بالكتاب والمكتبات ، واختيار أجود المدرسين لتربية أولياء العهد. وفي هذا السياق قدم الكاتب مجموعة من الأمثلة.

الفصل الثاني: النظام التعليمي بين الرحلة العلمية والمدرسة النظامية

في الفصل الثاني حاول الكاتب أن يرسم صورة لأشكال النظام التعليمي خلال العصر الوسيط من خلال الرحلة العلمية والمدرسة النظامية ، حيث اكتست الرحلة العلمية أهمية كبرى ولم يكن المجتمع يثق في العالم الذي اكتسب علمه دون رحلة ، وتعود أهمية الرحلة في إلى وظيفتها التربوية وما وفرته للطلاب من ملكات وقدرات ، حيث تعدد لقاءات المشايخ وتعدد الوجهات سواء داخل المدن المغربية والأندلسية ، أو في اتجاه المشرق دون تعصب للمذهب المالكي رغم تمسكهم الشديد به ، وهذا وقد شملت الرحلة العلمية كذلك العبيد والموالي المغاربة والأندلسيين وقد كان من نتاج الرحلة العلمية بروز مراكز استقطاب ارتبطت شهرتها بالنشاط التعليمي ، لكونها شكلت قبلة للعلماء والمدرسين والطلبة مثل: قرطبة وإشبيلية وسبتة ومراكش وفاس.

رغم الدور الأساسي الذي لعبته الرحلة العلمية في تطوير التعليم بالمغرب والأندلس إلا أن فاعليتها تراجعت لفائدة التعليم النظامي

مقدمة

صدر للأستاذ سعيد بنحمادة ضمن منشورات الزمن ، ٢٠١١، ع ١٢ — قضايا تاريخية- كتاب بعنوان "النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط" ، ويأتي اهتمام المؤلف بهذا الموضوع في إطار إغناء النقاش العمومي حول المنظومة التعليمية وأسباب فشلها وطرق تجاوزها ، وذلك من خلال مقارنة تاريخية ضمن سياق يستوجب تنويع المقاربات والمناهج التي يتطلبها تناول الشأن التعليمي باعتباره رهائاً حضارياً وأحد أهم مداخل التحول والحراك الاجتماعي نحو التنمية المستدامة.

كما تأتي هذه الدراسة ولها من راهنية وقيمة معرفية ومنهجية في سياق انفتاح المؤرخين على قضايا ذات حساسية اجتماعية دون الاقتصار على التاريخ الحداثي ومحاولة رصد الجوانب الثقافية وعلاقتها بالتحويلات السياسية والاجتماعية. فالنظام التعليمي بالمغرب لم يكن بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط — كما رسمته هذه الدراسة- مجرد رصيد معرفي يلقن للمتعلم وإنما كان عبارة عن اتجاه ، وفلسفة وسياسة متبعة خصوصاً عندما ارتبط أكثر بالمدارس على حساب الرحلة العلمية ، وبذلك أصبحت المدرسة النظامية الوسيطة تتحكم في سوسيولوجيا الأطر التي تخرجها باعتبارها إفراراً لوضع اجتماعي ، وقانوني ، وسياسي لتحديد بذلك علاقة خريجيها بالمجتمع والدولة والنظام التعليمي ذاته. هذا الأخير الذي لم يكن بمحيد عن المجتمع والسياسة بل تأثر سلباً وإيجاباً بتحويلات العصر الوسيط ، مما جعل التعليم يساهم في الحراك الاجتماعي آنذاك.

قسم الدكتور بنحمادة دراسته إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، وقد خصص الفصل الأول لـ "موقف المجتمع والدولة من التعليم" ، في حين خصص الفصل الثاني لـ "النظام التعليمي بين الرحلة العلمية والمدرسة النظامية" والفصل الثالث لـ "الحياة المدرسية" ، والفصل الرابع لـ "سوسيولوجيا المدرسة" ، والفصل الخامس لـ "المشاريع الإصلاحية لنظام التعليم" . كما قدم الكاتب في نهاية الدراسة ملحقاً بمثابة وثيقة تركيبية لها ساهم النظام الداخلي للمدرسة.



المريني، وقد اختلفت مدة الدراسة به ومكانها وأهمية الشيوخ حسب ظروف الطالب كما تميزت علاقة المدرسين وطلبتهم بهذا السلك باندماج البعد التربوي بالبعد الاجتماعي، كما تميز بدور كبير للمتصوفة. وإلى جانب هذا التعليم نشط محو الأمية وتعليم الكبار، هذا الأخير الذي شكل إحدى دعائم المشاريع الإصلاحية للزعماء السياسيين بالمغرب والاندلس تمهيداً لقيام دولهم والاطاحة بخصومهم. فقد اعتمد ذلك عبد الله ابن ياسين أثناء التهييء لقيام الدولة المرابطية من خلال تعليم القرآن والمذهب المالكي، في حين وظف المهدي ابن تومرت الأمازيغية في تعليم الكبار من القبائل المصمودية ولقنهم العقيدة التوحيدية باللسان البربري، وبالتالي يظهر مدى ارتباط التعليم بالحياة السياسية.

ومن أوجه الحياة المدرسية التي تطرق لها الكاتب المناهج والطرق التعليمية والإيقاعات المدرسية، فالمناهج اختلفت بين المغرب والاندلس حيث برمج المغاربة القرآن الكريم في التعليم الأولي وبعده علوم الخط بالمدارس، أما بالاندلس فكانت العادة أن يجمعوا في التدريس بين القرآن وعلوم اللغة، لتختلف بذلك الكفايات باختلاف المناهج. أما الطرق التعليمية فتكاد تكون متشابهة بين العدوتين وأهمها السماع للفظ الشيخ، والعرض، والإملاء، أو التحديث والرواية، والاجازة، والمناظرة، والمناولة، والمذاكرة. لكن الاجازة كانت أشهر الطرق وتعني ترخيص الشيخ لطالبه والإذن له بتبليغ ما تلقاه عنه. وفيما يخص الإيقاعات المدرسية فتميزت في الغالب بانطلاق الدراسة بعد صلاة الصبح، أو بين صلاتي المغرب والعشاء. أما بمدارس فاس المرينية، فكانت الدروس تلقى صباحاً ومساءً، وكانت تختلف باختلاف فصول السنة، أما العطل المدرسية الأسبوعية فكانت يوم الجمعة على غرار باقي الحرف لاعتبارات دينية، لتتحول بعد ذلك إلى يوم الأحد خلال العهد الوطاسي. وفي استقراؤه للموارد البشرية والهيئة العاملة بالمدارس المغربية والاندلسية خلال العصر الوسيط، فقد تكونت زيادة على الطلبة من الإمام والمؤذن والمدرسين والقيم والبواب كل حسب اختصاصه، أما هيئة التدريس فقد تم التمييز بينها حسب التخصصات العلمية من جانب آخر تفاوتت الكفاءة العلمية للمدرسين بتفاوت مؤهلاتهم وأوضاعهم الاجتماعية والسلوك الذي يمارسون فيه.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا المدرسة

إيماناً منه بأن المدرسة لم تكن منفصلة عن مسار الدولة والتحويلات الاجتماعية، فإن الكاتب حاول أن يقف على مختلف تجليات العلاقات الجدلية بين النظام التعليمي من جهة، والنظم السياسية والمجتمع من جهة أخرى، وهكذا يسجل المؤلف توزيع المرابطين وعلى رأسهم "عبد الله بن ياسين" للتعليم لخدمة المشروعين المالكي والجهادي، في حين اعتمد الموحدون على ترسيخ العقيدة التومرتية والفكر التوحيدي بمنحاه الاشعري، أما المرينيون فشجعوا المالكية والتصوف والشرف. وفي علاقته بالمجتمع ساهم النظام التعليمي في الحراك الاجتماعي وإعادة إنتاج المجتمع، كما كانت المدرسة تعكس التفاوتات الطبقة للعصر الوسيط، من جانب آخر ساهم التكوينيون الجيد في تسلق الطبقات الاجتماعية وقد قدم الكاتب شواهد كثيرة على ذلك.

الذي رسخته المدارس بعد ذلك حيث انتقل "التعليم المدرسي" بموجب ذلك من رصيد معرفي إلى فلسفة واتجاه معينين، وأصبحت المدرسة تتحكم في "سوسيولوجيا المتعلم" من حيث علاقته بالمجتمع والدولة. ويرى الكاتب أن التعليم المدرسي إذا كان قد اقترن بالدولة المرينية فإن فكرته الأولى بدأت مع المرابطين بالاندلس والموحدين بعدهم بالعدوتين دليله في ذلك تشييد عدد من المدارس خلال الفترتين المرابطية والموحدية، أما ارتباط المدارس بالمرينيين بالذات فيعود في تقديره إلى ظروف وملابسات تاريخية تجاوزت التعليم نفسه إلى بحث الدولة المرينية عن شرعية سياسية وجدتها في بناء المؤسسات التعليمية الرسمية وتشجيع المناهج الملقنة للمذهب المالكي والتصوف الديني، وتوفير الإيواء، والتمويل، وتوفير هندسة معمارية ذات معايير تقنية وجمالية وتربوية واجتماعية، وهو ما جعل المدارس تشكل مؤسسات ذات شخصية اعتبارية واستقلال إداري ومالي، ليتخذ التعليم المدرسي بذلك أبعاداً تنظيمية على المستويين التربوي والبشري، وبالتالي أسس لما سماه الكاتب بـ"الحياة المدرسية"، إلا أن هذا النوع التعليمي لم يعد يوفر نفس الملكات التي كانت توفرها الرحلة حيث تراجعت المناظرة والمحاورة والتواصل لصالح الحفظ، كما عقدت كثرة التآليف والمختصرات والأراجيز التعليمية مهمة المدرسين والطلبة التي كانوا ملزمين بحفظها قبل التخرج.

الفصل الثالث: الحياة المدرسية

حاول الكاتب خلال هذا الفصل تلمس الحياة المدرسية باعتبارها ذلك التنظيم التربوي والإداري والمهني الذي كان يقوم عليه النظام التعليمي والذي يشمل: الأسلاك التعليمية، والمناهج والطرق الدراسية، والموارد البشرية، والكفاءة المهنية للمدرسين، وبما أن لك لم يكن بمعزل عن الحراك الاجتماعي فإن الحياة المدرسية تجاوزت تلك الجوانب المهنية والتقنية وتأثرت أيضاً بنفض المجتمع باعتبارها إحدى منافذ إعادة إنتاج المجتمع، وأداة للتحكم في الزمن المدرسي باعتباره إيقاعاً اجتماعياً وليس زمناً بيولوجياً. وتناول الكاتب بالتحليل مختلف أوجه الحياة المدرسية من خلال الأسلاك التعليمية التي قسمها إلى تعليم أولي شكل قاعدة النظام التعليمي بالمغرب والاندلس خلال المرحلة الوسيطة باعتباره مكملاً للدور التربوي للأسرة ومتداخلاً معه، مبرزاً بذلك المعارف والكفايات المطلوبة وأمكنة التدريس متمثلة في الكتاب، وطرق التلقين التي كانت تعتمد على الحفظ. أما الأدوات الدراسية فكانت تقتصر على الألواح والمصاحف، أما المناهج فتمثلت أساساً في تلقين القرآن، والخط، والشكل، والهجاء، وحسن القراءة، وأحكام الوضوء والصلاة وفرائضها بمختلف أنواعها. ولم يكن التعليم الأولي يخلو من عقوبات تأديبية جسدية ونفسية لم يعارضها المجتمع، وضماناً لجودة التعليم لم تكن الفصول والحلقات مكتظة، كما تم تميتع المعلمين برواتب قارة والهدايا والمكافآت حتى يتفرغوا للتدريس. بالمقابل كان يفترض في المدرسين والمؤدبين مجموعة من الكفاءات والشروط الأخلاقية والاجتماعية، من جانب آخر لم يستطع التعليم الأولي استقطاب كل أطفال المغرب والاندلس وقد أسهمت مجموعة من الظروف التاريخية في تزايد الهدر المدرسي بالعدوتين.

أما النوع الثاني فهو التعليم المتوسط والعالي، والذي ارتبط بالتعليم النظامي، وقد انتظمت معالم هذا السلك خلال العهد



العصر الوسيط في كل من المغرب الأقصى ، والأندلس ، وإفريقية . حيث كان في المغرب الأقصى يتم التركيز على تدريس القرآن الكريم ورسمه في الأقسام التحضيرية . أما في الأندلس فيردفون تدريس القرآن الكريم علوم اللغة لتكون عوناً للطالب على الفهم ، وهذا الخل المنهجي هو الذي فطن له ابن العربي - كما أشرنا سابقاً - واقترح تقديم العربية والشعر على باقي العلوم . أما في إفريقية فقد تم توسيع قاعدة البرامج الدراسية ، وذلك بالجمع بين القرآن الكريم والسنة النبوية وأوليات العلوم ، وهكذا وتباين المناهج الدراسية بالغرب الإسلامي تبانت ملكات وقدرات المتلقين في كل قطر .

خلاصة وملاحظات

لقد كان هدف الكاتب من خلال تحليله لمختلف فصول الكتاب هو الوقوف على عدد من القضايا التي تدخل ضمن اللامفكر فيه لدى المهتمين بالبحث التاريخي ، رغم غم أهميتها في التاريخ الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي ، والثقافي خلال العصر الوسيط . ومن خلال الدراسة تبين الموقف الإيجابي لمختلف فئات المجتمع والدولة من المسألة التعليمية ، وقيمة الرحلة العلمية في المنظومة التعليمية الوسيطة قبل أن تتراجع لحساب التعليم المدرسي النظامي المرتبط بالتحويلات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية للمغرب والأندلس ، مما جعله في بؤرة التجاذبات . أما المناهج والطرق فاختلفت باختلاف الأسلاك والغايات وكفاءات المدرسين .

الخلاصة الأساسية التي وصل إليها الكاتب في دراسته أن التعليم يتقدم بتقدم المجتمع ويتخلف بتخلفه ، مما يكسب البحث التاريخي مكانته ويدلل على راهنية بعض قضاياها . لقد حاول الأستاذ بن حمادة من خلال هذه الدراسة تجاوز المقاربات التاريخية التقليدية ، واقتحم قضايا منسية ومسكوت عنها ومرتبطة بلب انشغالات المجتمع ، باعتباره ذلك المفكر العضوي - حسب تعبير غرامشي - وهو ما سيساعد لا محالة في حل أخطاء اليوم باستحضار أخطاء الأمس وهفواته . وهكذا ؛ فقد استطاع المؤلف - وإلى حد كبير - أن يضعنا في صورة النظام التعليمي في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط وفق منهجية جمعت بين التحليل العلمي ، والرواية الشيقة ، معتمداً في ذلك على كم هائل ومتنوع من المراجع والمخطوطات ، معتمداً على منهج التحري والمقارنة .

وفي نهاية هذه القراءة نورد بعض الملاحظات التي لا يمكن أن تنتقص من قيمة الكتاب المعرفية والإنسانية :

أولاً: الجمع في الدراسة بين المغرب بمختلف أقطاره والأندلس ورغم العوامل المشتركة الكبيرة بينها جعل الدراسة تنحو إلى كثير من التعميم ، مما يجعل القارئ أمام منظومة تعليمية يصعب إيجاد خيط ناظم بينها رغم ما تسمح به من عقد للمقارنات .

ثانياً: النظرة التفاؤلية الكبيرة التي تعامل بها المؤلف مع الدراسة لم تسمح بإظهار كثير من إشكالات وعيوب النظام التعليمي المدرس ، خصوصاً أنه يتناول فترة عرفت الكثير من القلاقل التي أدت بالتأكيد إلى ظهور العديد من الإخفاقات على المستوى التعليمي .

ثالثاً: المغرب ومن خلال تعدده الإثني والثقافي لم يعرف فقط التعليم العربي الإسلامي ، وإنما تخللته نظم أخرى اعتمدتها مختلف مكونات المجتمع المغربي ، وهو ما لم يشر إليه الكاتب في دراسته حتى تكون شاملة لمختلف أطياف المجتمع المدرس .

في الأخير لا يسعني إلا أن أثنى غالباً هذا الإنتاج الفكري المتميز الذي يجب أن يلقي حقه كافياً من النقاش الاجتماعي .

الفصل الخامس: المشاريع الإصلاحية لنظام التعليم

لقد كان من البديهي أن تعترض النظام التعليمي بالمغرب والأندلس معوقات تحد من فعاليته وجودته ونسبها المؤلف من خلال بحثه إما إلى قلة كفاءة المدرسين ، أو تراجع التطور الحضاري في العدوتين خصوصاً بعد معركة العقاب ، وقد أدى إنشاء المدارس واقتصارها على المدن الكبرى إلى التحاق من هب ودب بكراسي التعليم ، ومما زاد من معاناة النظام التعليمي الثغرات التي شابت مناهج التعليم ومقرراته واعتمادها على كثرة الاختصارات والأراجيز التعليمية ، مما أخل بالبلغة وعسر الفهم إضافة إلى سوء برمجة المقررات في بعض الأسلاك التعليمية ، وضعف الداية بطرق التدريس ، كل ذلك ساهم في تقشي ظاهرة الانقطاع عن الدراسة ، ولتجاوز هذه الاختلالات التي شابت النظام التعليمي بالمغرب والأندلس ، تعددت المشاريع الإصلاحية ، وقد اقتصر الكاتب على أنموذجان للخطاب الإصلاحي للتعليم بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط ، وهما لكل من أبي بكر العربي (١٤٣هـ/١٤٨م) ، وعبد الرحمان ابن خلدون (٨٠٨هـ/١٤٠٥م) مع مقارنة بين الأنظمة الدراسية بين بلدان الغرب الإسلامي .

- "القانون" التربوي لأبي بكر بن العربي المعافري:

وضع ابن العربي مشروعاً لإصلاح التعليم سماه "القانون" ، وضع فيه أولويات التعليم الأولى والغاية من تعليم بعض المواد الدراسية وفق ترتيب زمني محدد حتى تتحقق الغاية منها ، وقد قدم ابن العربي بالموازاة مع ذلك البرنامج توجيهات تربوية كفيلة في نظره بتحقيق الكفايات المطلوبة في هذه المرحلة التعليمية ، كما حدد شروط تمكن المتعلم من بلوغ مراميه ، وبالمثل قنن العلاقة التربوية والأخلاقية التي تربط بين المعلم والمتعلم ، بما يضمن حقوقها وواجباتها . مع تركيز ابن العربي على أهمية التشجيع على التعليم ، وقد استمد المشروع الإصلاحي لابن العربي وجاهته حسب الكاتب مما ألفه من مصنفات في شؤون التربية والتعليم ؛ مثل "كتاب آداب المعلمين" ، و"مراقي الزلف" ، الذي يتضمن منهجاً تربوياً وأخلاقياً رصيناً في تعليم الأطفال . علاوة على ذلك كان ابن العربي قد تلقى تعليمه الأولي ياشبيلية وفق ذلك المنهج الدراسي تقريباً وفقاً لما رواه عن طفولته وتعليمه .

- المشروع التربوي لابن خلدون:

نوه ابن خلدون بالمشروع التربوي لابن العربي لكنه أبرز صعوبة تطبيقه على أرض الواقع ، وبذلك ضمن مقدمته فصولاً تضمنت تصوره لإصلاح المناهج التعليمية التقليدية المضيق للوقت والجهد في نظره ، مؤكداً على أهمية الاقتصار على المسائل المذهبية ، كما اقترح مبدأ التدرج في التربية والتكوين وذلك بأن يتلقى المتعلم في البداية أساسيات العلوم بالشرح المجهل المنسجم مع مراحل نموه وجوانب شخصيته ، مع مراعاة استعداد المتعلم وميوله التعليمية وقدراته الحسية ، كما دعى إلى التخفيف من المقررات الدراسية باعتبار ائقال كاهل المتعلمين يزيد من أزمة النظام التعليمي ، ولم يفت ابن خلدون التشديد على حسن تدبير الإقاعات المدرسية ضماناً لجودة التعليمات ، وذلك بالتحذير من تهديد الحصص ، أو الفصل بينها لفترة طويلة . وينصح ابن خلدون باعتماد التخصص تركيزاً للجهود .

- المقارنة بين المنظومة التعليمية لدول الغرب الإسلامي:

انطلاقاً من رؤية ابن خلدون ، قام الكاتب بعقد مقارنة بين المناهج الدراسية بالغرب الإسلامي وهو ما يفيد في معرفة نوع المواد التعليمية الملقنة للأطفال ، وأثر ذلك على القدرات المكتسبة خلال